مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 292 (من 9 إلى 16 مارس 2019)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

مقدمة 2

لجنتا الانتخابات الجديدتان ومصير الانتخابات المقبلة

أعضاء اللجنتين الانتخابيتين السابقين 4

قدرة اللجان الانتخابية الجديدة 5

مصير الانتخابات المقبلة 6

اليوم العالمي للمرأة ووضع المرأة الأفغانية

دور المرأة في بناء الحكومة الأفغانية 9

وضع المرأة الأفغانية 9

النتيجة 11

مقدمة

قبل حوالي شهر من الآن تم تعديل قانون الانتخابات بموجب أمر من رئيس الجمهورية، كما تم عزل أعضاء لجنتي الانتخابات السابقين من وظائفهم من قبل الرئيس. وبعد تعديل قانون الانتخابات وعزل أعضاء لجنتي الانتخابات؛ تم تعيين أعضاء اللجنتين الجدد طبقا لقانون الانتخابات.

يأتي هذا الإجراء في وقت لم تعلن نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة في خمس عشرة محافظة، الأمر الذي لم يفتتح البرلمان بسببه في موعده المحدد. تم عزل أعضاء لجنتي الانتخابات السابقين بتهمة الضعف الإداري، وتم تعيين الأعضاء الجدد على أمل أن يقوموا بأعمالهم في الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس الولايات والمديريات بشكل أفضل.

ما سبب فشل أعضاء اللجنتين السابقين في القيام باعمالهم؟ وما مدى نجاح الأعضاء الجدد في إدارة الانتخابات وإجرائها؟ هذا الموضوع يتم بحثه في الجزء الأول من التحليل الأسبوعي لمركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية.

والجزء الثاني من التحليل خصص ليوم المرأة العالمي و وضع المرأة الأفغانية. يتم الاحتفاء بيوم المرأة العالمي في أفغانستان كل سنة مثل بقية الدول. مع أن هتافات ترفع في هذا اليوم من قبل المسؤولين الحكوميين لحماية المرأة ومكافحة العنف ضد المرأة؛ إلا أن المرأة في أفغانستان تعاني مشكلات كبيرة وتحرم في بعض المناطق من حقوقها الإنسانية والإسلامية.

لجنتا الانتخابات الجديدتان ومصير الانتخابات المقبلة

تعديل قانون الانتخابات، والإصلاحات في لجنتيها كان من مطالب الأحزاب السياسية والمؤسسات المشرفة على الانتخابات والمؤسسات الدولية من الحكومة الأفغانية، وقد تم تنظيم المسودة النهائية لتعديل قانون الانتخابات أخيرا قبل حوالي شهر من قبل اللجنة المشتركة المكونة من ممثلي الأحزاب السياسية وممثلي المرشحين لرئاسة الجمهورية والمؤسسات المشرفة على الانتخابات، وقد تم تأييدها من قبل مجلس الوزراء في الجلسة الأولى بتاريخ (١٢ من فبراير ٢٠١٩م)، كما أمر رئيس الجمهورية بتنفيذه كذلك.

وبالتزامن مع تعديل قانون الانتخابات، فقد تم عزل جميع أعضاء لجنتي الانتخابات ورئيسيهما بإصدار أمر من رئيس الجمهورية، كما أعلن الادعاء العام أيضا أنهم لايسمح لهم بالخروج من البلاد. وبعد عزل أعضاء لجنتي الانتخابات؛ فقد تم تعيين أعضاء جدد لكلتا اللجنتين وفقا لقانون الانتخابات الجديد، حيث بدأوا بممارسة أعمالهم رسميا في ٤ مارس ٢٠١٩هـ ش.

ما الذي سيتغير في إدارة تنظيم الانتخابات في أفغانستان بعد تعديل قانون الانتخابات وتعيين أعضاء جدد في لجنتيها؟ وكيف سيكون مصير الانتخابات المزمع إجراءها في ٢٠ من يوليو ٢٠١٩م؟ هذه الموضوعات يتم بحثها في هذا التحليل.

أعضاء اللجنتين الانتخابيتين السابقين

أعضاء لجنتي الانتخابات السابقين الذين لايسمح لهم بالخروج من البلاد بعد عزلهم؛ كان توظيفهم في لجنتي الانتخابات في شهر نوفمبر من عام ٢٠١٦م.

كان تقديم أعضاء لجنتي الانتخابات السابقين من قبل لجنة التحكيم إلى رئيس الجمهورية من بين ٣٦ شخصا طبقا لقانون الانتخابات السابق، ثم تم تعيينهم أعضاءا للجنتي الانتخابات بعد مقابلتهم لرئيس الجمهورية ورئيس المجلس التنفيذي.

اختير سبعة من بين هؤلاء أعضاءا للجنة الانتخابات المستقلة، وهم (مليحة حسن، ونجيب الله أحمدزي، وعبدالقادر قرشي، و وسيمة بادغيسي – لمدة خمس سنوات – وكلاجان صياد، ورفيع الله بيدار، ومعاذ الله دولتي – لثلاث سنوات –) ، واختير خمسة آخرون أعضاءا للجنة سمع الشكاوي الانتخابية، وهم (علي رضا روحاني، وعبدالبصير فائز، وغلام دستجير هدايت – لخمس سنوات – وحميرا حقمل، وعبدالعزيز آريايي – لثلاث سنوات –).

مع أن الرئيس غني أكد أثناء تعيين وتحليف أعضاء اللجنتين السابقين على استقلالية هذه المؤسسة كاملة وصرح أن الحكومة عليها مسؤولية حماية اللجان الانتخابية وأنشطتها، وأن هذه المؤسسة يجب أن لا تتعرض لأي تدخل؛ ولكن ارتفعت الأصوات بعد حوالي سنة فقط بوجود الفساد والضعف في عمل اللجان الانتخابية، وتم عزل إمام محمد وريماتش الأمين العام للجنة الانتخابات المستقلة أولا من قبل رئيس الجمهورية لضعف إدارته و وجود الفساد الإداري لديه.

وتم عزل نجيب الله أحمدزي رئيس لجنة الانتخابات المستقلة بأمر من رئيس الجمهورية بعد فترة من عزل وريماتش عندما ظهرت خلافات بين أعضاء اللجنة. مع أن أحمدزي اعتبر عزله خلافا للدستور وقال أن هناك حلقات مرتبطة بالقصر الرئاسي استحوذت على صلاحيات لجنة الانتخابات المستقلة، غير أن رئاسة الجمهورية أعلنت أن رئيس الجمهورية أصدر أمره بعزل رئيس لجنة الانتخابات طبقا لحكم اللجنة ومطالبتها بذلك.

على كل؛ لم يكمل أي واحد من أعضاء اللجان الانتخابية السابقين فترة عملهم القانونية بسبب وجود خلافات داخلية بين أعضاء اللجان الانتخابية، وعدم وجود التنسيق اللازم بين اللجنتين: اللجنة المستقلة للانتخابات ولجنة سمع الشكاوي الانتخابية، و وجود الفساد الإداري داخل اللجنتين، وتدخل الأيادي الأجنبية في عمل اللجنتين. وتم تحويل عمل اللجنة المستقلة للانتخابات إلى أعضاء جدد بعد تعديل قانون الانتخابات.

قدرة اللجان الانتخابية الجديدة

اختير أعضاء اللجان الانتخابية الجدد طبقا للقانون بواسطة ثمانية عشر من المرشحين لرئاسة الجمهورية، بعد ذلك تم إرسالهم من قبل رئيس الجمهورية إلى اللجان الانتخابية، ثم اختار الأعضاء الجدد هيئة لقيادة اللجنتين في جلستهم الداخلية في ٥ من مارس ٢٠١٩م.

اختار أعضاء اللجنة المستقلة للانتخابات الجدد حوا علم نورستاني رئيسة للجنة، والسيد عصمت الله مل مساعدا لها، ومسافر قوقندي رئيسا للمكتب. كما تم انتخاب زهره بيان شينواري رئيسة للجنة سمع الشكاوي الانتخابية، ومولوي دين محمد مساعدا لها، وقاسم إلياسي رئيسا للمكتب ومتحدثا رسميا لها. كما تم تعيين حبيب الرحمن ننگ أمينا عاما للجنة الانتخابات المستقلة، وتشمن شاه اعتمادي أمينا عاما للجنة سمع الشكاوي الانتخابية.

استطاعت الحكومة إلى حد ما إرضاء مخالفيها وكسب ثقتهم في المستقبل بتعديله قانون الانتخابات، وإعطاء الدور للأحزاب السياسية والمؤسسات المشرفة على الانتخابات والمرشحين لرئاسة الجمهورية في اختيار أعضاء اللجان الانتخابية، وسيساعد تعديل قانون الانتخابات وتعيين أعضاء جدد في اللجان الانتخابية طبقا لما اتفق عليه المرشحون لرئاسة الجمهورية؛ سيساعد أشرف غني على الانسحاب من أي ضعف إداري وفني قد يحدث في عمل اللجان الانتخابية، ومن انتقادات الأحزاب السياسية والمرشحين لرئاسة الجمهورية والمؤسسات المشرفة على الانتخابات، لأن هؤلاء جميعهم لعبوا دورهم في اختيار أعضاء لجنة الانتخابات الجدد: ولكن هناك قلق بشأن قدرة عمل أعضاء اللجنة وإدارتهم الناجحة للانتخابات بشكل عام.

أعضاء اللجان الانتخابية الجدد يبدؤون عملهم في وقت تم اختيار امرأتين لرئاسة اللجنتين الانتخابيتين. مع أن المؤسسات المشرفة على الانتخابات تعتبر عملية انتخاب أعضاء اللجان الانتخابية نزيهة؛ لكنهم قلقون بشأن قدرة عمل الأشخاص المنتخبين وإدارتهم السليمة والناجحة. معظم أعضاء اللجنتين الانتخابيتين يحملون شهادات البيكالوريا وليس لديهم تجربة كافية في إدارة الانتخابات.

مصير الانتخابات المقبلة

طبقا للموعد الذي تم الإعلان عنه من قبل اللجنة المستقلة للانتخابات؛ فإن من المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية متزامنا مع انتخابات مجالس الولايات ومجالس المديريات، والانتخابات البرلمانية في محافظة غزني في ٢٠ يوليو ٢٠١٩م؛ لكن السؤال هو: هل ستجرى الانتخابات في موعدها المعلن عنه أم لا؟

يجب القول أن مصير الانتخابات المقبلة يعود إلى الوضع السياسي والأمني للبلاد أولا، وإلى إمكانيات لجنتي الانتخابات وقدراتهما وعملهما ثانيا.

الوضع السياسي والأمني: مع بدء مفاوضات السلام بين طالبان وأمريكا واستياء الحكومة الأفغانية من هذه العملية؛ فإن الوضع السياسي والأمني للبلاد مثير للقلق. مع أن بدء الحوار بين أمريكا وطالبان بشأن السلام في أفغانستان يبعث أملا في انتهاء الحرب الحالية؛ إلا أن مخالفة الحكومة لهذه العملية وتكثيف الهجمات الجوية للقوات المشتركة (الأفغانية والأجنبية) على المدنيين وعلى أماكن مقدسة ومناطق مأهولة بالسكان تثير القلق من أن يتجه الوضع الأمني إلى الوخامة أكثر فأكثر.

الخلافات بين الحكومة والسياسيين في البلاد بشأن عملية السلام مع طالبان، موضوع آخر مهم في مستقبل البلاد السياسي. معظم السياسيين الأفغان يتهمون الحكومة استحواذ السلطة، ويعتبرون المواقف الأخيرة للمسؤوليين الحكوميين حول عملية السلام مع طالبان إشعالا محاولة لنيران الحرب.

بالنظر إلى هذا الوضع، فإن إجراء الانتخابات المقبلة يعود إلى كيفية نتائج المباحثات مع طالبان، ونستطيع القول أن نتيجة مفاوضات السلام هي التي تحدد مصير الانتخابات الرئاسية. في مثل هذه الحال إذا كان هناك تقدم في عملية السلام مع طالبان وإذا توصلت أمريكا والحركة إلى اتفاق ما؛ فإن من الممكن تأخير الانتخابات الرئاسية مرة أخرى إلى أجل...

قدرات اللجنتين الجديدتين: إذا أقدمت الحكومة على إجراء الانتخابات في الوضع الحالي؛ فإن نزاهة الانتخابات وإدارتها في هذه الحالة تتعلقان بعمل اللجنتين الانتخابيتين. وفي هذه الحالة وعلى أن أعضاء اللجنتين الانتخابيتين الجدد تم اختيارهم من قبل الأحزاب السياسية؛ فإن من المتوقع أن تؤثر العصبية الحزبية على أعضاء اللجان، ما يمكن اعتباره تحديا أمام اتفاقيات عمل الأعضاء ونزاهة العملية الانتخابية. ولأن أعضاء اللجنتين الانتخابيتين الجدد ليس لديهم تجربة كافية؛ فإنه من غير المتوقع إجراء الانتخابات الرئاسية، والانتخابات البرلمانية في محافظة غزني، وانتخابات مجالس الولايات ومجالس المديريات في موعدها المحدد.

بالإضافة إلى ذلك؛ فإن من الأمور المهمة الأخرى فيما يتعلق بإجراء الانتخابات المقبلة؛ فإن توفر الميزانية، والوضع الأمني للبلاد يعتبران تحديا خطيرا أمام الحكومة؛ لأن قرابة نصف الأراضي الأفغانية خارجة عن سيطرة الحكومة، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى فإن الحكومة لم تجد من المجتمع الدولي وعودا حتى الآن بمساعدة مالية في الانتخابات المزمع إجراؤها في العام القادم. انتهى

اليوم العالمي للمرأة ووضع المرأة الأفغانية

سمي اليوم الثامن من مارس يوما عالميا للمرأة، ويتم الاحتفاء به في أكثر دول العالم كل سنة. كما يحتفى به في أفغانستان كل سنة مثل بقية دول العالم سيما من قبل المسؤولين الحكوميين في الدوائر الحكومية ومن قبل المؤسسات المختلفة المهتمة بشؤون المرأة. وقد تم الاحتفاء بهذا اليوم في أفغانستان هذا العام في وقت قتل وجرح ١١٥٢ امرأة العام المنصرم (٢٠١٨م) بسبب الحرب وفقا للتقرير السنوي لمؤسسة يوناما (هيئة الأمم المتحدة لمساعدة أفغانستان).

إضافة إلى الحربن فإن الفقر والإدمان والأمية والعنف وغير ذلك؛ من المشكلات التي تواجهها حياة المرأة الأفغانية. هناك مؤسسات مختلفة تنشط في أفغانستان لحماية المرأة الأفغانية؛ لكن معظم هذه المؤسسات تتبع بعض المشاريع وتعمل في نطاق ضيق.

من جهة أخرى؛ فإن المرأة الأفغانية في كثير من المناطق تعيش في وضع صعب وتحرم من حاجاتها الأولية. نسعى في هذا التحليل إلى إعطاء صورة حقيقية عن وضع المرأة الأفغانية، وممارسة العنف ضدها في البلاد وعوامل ذلك العنف.

دور المرأة في بناء الحكومة الأفغانية

طبقا لمعلومات إدارة الإحصاء المركزية (رئاسة إحصاء السكان) فإن عدد سكان أفغانستان كان ٢٩،٧ ملايين عام ٢٠١٧م، ١٤،٥ ملايين منهم النساء.

تبذل الجهود لتحسين وضع المرأة منذ عام ٢٠٠١م وتأسيس النظام الحالي، وتم فتح أبواب المدارس والجامعات أمام البنات وتم العمل على تسريع عملية استخدام المرأة في الإدارات الحكومية يوما بعد يوم.

طبقا لمعلومات وزارة المعارف فإن عدد طلاب المدارس وصل في العام ٢٠١٧م إلى ٩ ملايين و٣٨٩ ألفا، حوالي ٣ ملايين و٥٦٤ ألفا منهم من البنات. كما كان عدد الطلاب في الجامعات الحكومية والأهلية عام ٢٠١٧م ٣٦٩٣١٧ طالبا وطالبة، ٩١٨٢٦ منهم من البنات.

طبقا للمعلومات المقدمة من وزارة المعارف فإن السفارات الأفغانية في الولايات المتحدة وتلجيكستان وسويسرا والنرويج تديرها النساء. كما أن هناك ثلاث وزارات في التشكيلة الحكومية لحكومة أفغانستان الحالية تدار من قبل ثلاث نسوة، وهناك عشر نسوة يعملن كنائبات الوزير في عشر وزارات، وتم تفويض رئاسة لجنتي الانتخابات أخيرا إلى امرأتين، كما كان دور المرأة في الدورة الدستورية السادسة عشرة من البرلمان أكبر منه في بعض الدول المتقدمة في المنطقة والعالم مثل (فرنسا والهند وروسيا واليابان وباكستان). بالإضافة إلى ذلك فإن هناك العديد من النساء اللاتي يعملن كموظفات في الحكومة الأفغانية الحالية.

وضع المرأة الأفغانية

المجتمع الأفغاني مجتمع محافظ ومتدين، يعتبر طلب الميراث من قبل المرأة فيه حتى الآن عارا في كثير من المناطق. يتضح من هذا المثال أن شريحة كبيرة من المجتمع الأفغاني تحرم عن حقوقهم الطبيعية والإسلامية بسبب الأمية أو التأخر الثقافي.

منذ ثمانية عشر عاما الماضية تم إنشاء وزارة شؤون المرأة في دولة أفغانستان لتحسين وضع المرأة، بدأت عشرات من المؤسسات تنشط لحماية المرأة، وخصص المجتمع الدولي ملايين الدولارات لتحسين وضع المرأة. وتم إنشاء بعض القوانين لحماية حقوق المرأة، مع كل ذلك فإن المرأة الأفغانية تواجه العنف وكثيرا من المشكلات حتى الآن.

طبقا لمعلومات اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان في أفغانستان فقد تم تسجيل ٥١٣٢ حالة من العنف ضد المرأة عام ٢٠١٥م. (حادثة فرخندة) المؤلمة وقعت في هذا العام، حيث قام عشرات الأشخاص بضربها حتى الموت، وتم دعسها بالسيارة وحرقها على مسافة بضعة كيلومترات من القصر الرئاسي بتهمة الإهانة بالمصحف الشريف. وتم تسجيل ٥٥٧٥ حالة من العنف ضد المرأة عام ٢٠١٦م، إلا أن حالات العنف ضد المرأة انخفضت عام ٢٠١٧م إلى ٤٣٤٠ حالة. وهذه الحالات هي التي سجلت في المدن والتي تخضع لسيطرة الحكومة، في الوقت الذي تخضع قرابة نصف الأراضي الأفغانية لسيطرة المعارضة المسلحة ليس هناك أي معلومات بشأن وضع المرأة في هذه المناطق.

الأموال التي يتم تخصيصها تحت مسمى حماية المرأة يقتصر معظمها على المدن، في حين يعيش ٢١،١ مليونا من الشعب الأفغاني في القرى.

تقع الكثير من النساء في الوقت الحاضر ضحية الإفراط حيث يبتعدن عن قيمهن الإسلامية والوطنية باسم الديمقراطية وحرية التعبير. تواجه النساء في المدن الأذى الجنسي والعنف بطرق مختلفة في ظل الديمقراطية وحرية التعبير. مركز «پيک» للدراسات يقول في دراسة له أن من بين أربع نساء اللاتي يعملن في المؤسسات العسكرية في أفغانستان تواجه واحدة منهن الاذى الجنسي من قبل زملائهن. وبعيدا عن المدن، فإن النساء في المناطق القروية يحرمن من حقوقهن الإنسانية والإسلامية. الإجبار على الزواج، وزواج القاصرات، والعنف الأسري، والحرمان من الدراسة، وعدم توفير التسهيلات الطبية، والقيام بأعمال شاقة داخل المنزل وخارجه وغير ذلك؛ من المشكلات التي تواجهها المرأة الأفغانية، وتؤثر على حياتها سلبا.

النتيجة

الحرب الجارية في أفغانستان منذ أربعة عقود أثرت سلبا على حياة و وضع المرأة الأفغانية كما أثرت على حياة جميع المواطنين الأفغان؛ خلفت الحرب عشرات الآلاف من الأرامل، ودمرت البيوت، وأجبرت الأفغان على القيام بأعمال شاقة أو التسول من أجل الحصول على لقمة يعيشون بها هم وأولادهم.

إضافة إلى ذلك؛ فإن الأمية، والجهل بالحقوق التي منحها الإسلام للمرأة، وتأثير الثقافة الأجنبية على المجتمع، والفساد، وعدم احترام ورعاية القانون وغير ذلك من الأمور التي أدت إلى ازدياد حالات العنف ضد المرأة في أفغانستان.

الأموال التي تم تخصيصها من قبل المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية لحماية المرأة يجب استخدامها لتحسين وضع المرأة حتى يصير التقليل من حالات العنف ضد المرأة ممكنا، لا أن تستخدم في المدن وفي اجتماعات وشعارات مجردة ومشاريع لا فائدة فيها. لحماية المرأة تجب توعية الشعب بالحقوق الإنسانية والإسلامية للمرأة، كما يجب تقديم ممارسي العنف ضد المرأة إلى العدالة، وكما يجب تسهيل الحصول على الحاجات الأولية اللازمة للمرأة في المناطق النائية.

انتهى

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: (+93) 202564049 – (+93) 784089590

باحث ومسؤول تحليل الأسبوع: **ضياءالإسلام شيراني** (+93) 764747548 zi.shirani@gmail.com

باحث ومسؤول توزيع تحليل الأسبوع: **أحمدشاه راشد** (+93) 784249421 ahmadshahr786@gmail.com